

المملكة المغربية

وزارة الطاقة والمعادن
والتنمية المستدامة
كتابة الدولة
المكلفة بالتنمية المستدامة



رئيس الحكومة

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة
العوممية

منشور رقم : 1/2017

الرباط في : 10 رمضان 1438
موافق ل : 5 يونيو 2017

إلى

السيد وزير الدولة

والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة
والمندوبين الساميين والمندوب العام

الموضوع: اعتماد مبادئ الإدارة المسؤولة ايكلوجيا

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فكما لا يخفى عليكم، لقد كان مجال الحفاظ على البيئة، وعلى الدوام، محط عناية واهتمام خاصين من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي ما فتئ يؤكّد على " وجوب انتهاج سياسة متدرجة وتأهيلية شاملة، اقتصادا وتوعية"، وكذا على "كون تحقيق غو اقتصادي قوي ومطرد في إطار تنمية اجتماعية متوازنة، يقتضي انتهاج سياسة إرادية للمحافظة على البيئة، سياسة قائمة على تعبئة الطاقات وتكرис كل الجهود الوطنية لضمان تنمية مستدامة، قوامها الترابط بين البعدين الاقتصادي والإيكولوجي ".

وتعززت العناية الملكية أكثر بقضايا التنمية المستدامة في الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس إلى الجلسة الرسمية رفيعة المستوى لمؤتمر كوب 22 بمراكش، حيث أعلن جلالته أن الوقت قد حان "لإصلاح الوضع الراهن. وليس أمامنا أي خيار، إلا العمل على تدارك الزمن الضائع، في إطار تعبئة متواصلة وشاملة، وتناسق إيجابي، من أجل عيش مشترك كريم ومستدام، للأجيال المتعاقبة".

في هذا السياق، و تفعيلا لمضامين دستور المملكة الذي نص على حق الجميع في العيش في بيئة سليمة، التزمت الحكومة بإطلاق عدة مشاريع إصلاحية كإنجاز واعتماد ترسانة قانونية تروم الحفاظ على البيئة وتشجيع الانتقال التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر، القادر على ترسیخ الارتباط بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على

الموارد الطبيعية وتشينها. وقد تعزز هذا المسار بإعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتي تم عرضها مؤخرا على أنظار أعضاء المجلس الحكومي في أفق اعتمادها لاحقا.

وإذا كان انحراف المغرب في هذه التعبئة المتواصلة الشاملة، يندرج ضمن وفائه بالتزاماته الوطنية والدولية في مجال حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، فإن بلادنا تدرك اليوم أكثر من أي وقت مضى أن المسؤولية الإيكولوجية أصبحت إحدى أهم سمات الحكومة الجيدة، وأن مراعاة وتطبيق المعايير البيئية أصبحت من مميزات الإدارة العصرية، المسؤولة والمواطنة.

لذلك فإنه يتعين اليوم على الإدارة كجهاز للدولة يضطلع بتنفيذ السياسات العمومية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، أن تشكل القدوة الصالحة في استيعاب هذه المعايير واحترامها، وأن تصير بالنسبة للفاعلين الخواص وعموم المواطنين، المثال الذي يقتدي به في مختلف وظائفها الخدماتية وسلوكاتها التدبيرية والاستهلاكية.

إن النفقات العمومية التي تكرسها الإدارة المغربية سنويا لمستلزمات سيرها اليومي، والتي تشمل المشتريات وصيانة المنشآت واستهلاك الطاقة وتدبير حظيرة السيارات، ينبغي صرفها في إطار مقاربة التنمية المستدامة، وذلك بما يجعل هذه المقاربة الترشيدية تتيح مساهمة أساسية في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية المطروحة على بلادنا، فضلا عما يمكن أن يمثله هذا النهج من روح للمسؤولية والمصداقية في عمل الإدارة العمومية.

وفي هذا السياق، وفي انتظار وضع إطار تعاقدي يرتكز على تحديد التزامات كل الأطراف المعنية، لتحقيق الالتقاء مع مبادئ التنمية المستدامة، وفي خضم دينامية الإصلاح الشامل للإدارة المغربية، فإن الهيئات الحكومية في مختلف مستوياتها مطالبة اليوم، أكثر من أي وقت مضى مضى، بإعطاء المثال في هذا المجال، من خلال إدماج البعد البيئي في الصفقات العمومية وفي جميع سياساتها القطاعية، وإدراجه ضمن سير عمل مرافقتها مع اعتداد إجراءات وتدابير مسؤولة وفعالة في هذا الموضوع.

وانطلاقا من المهام الموكولة إلى الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وخاصة ما يتعلق بالسهر على ترشيد الهياكل الإدارية واقتراح الإجراءات الهدافة إلى تحسين تسييرها، وانطلاقا كذلك من المهام المنوطة بكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، ولا سيما منها ما يخص إدراج معطى التغير المناخي والاقتصاد الأخضر في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الحكومية، فإننا ندعوك إلى العمل على وضع برامج قطاعية تضم الإجراءات العملية التي من شأنها المساهمة في الحفاظ على البيئة، نخص منها:

- تشجيع استعمال الطاقات المتجدددة وتكنولوجيات النجاعة الطاقية لمكافحة كل أشكال تبذير الطاقات، وذلك من خلال استعمال الألواح الشمسية لإنتاج الطاقة الكهربائية واستبدال المصايبع العادية بالمصايبع الاقتصادية واعتماد نظام الاستشعار الطيفي؛

- تشجيع استعمال الإدارة الإلكترونية واعتماد نظام أوتوماتيكي لإطفاء الحواسيب ليلاً وأيام العطل ونهاية الأسبوع؛
- العمل على صيانة حظيرة سيارات نقل الموظفين وتجهيزها بعدات تراعي الحفاظ على البيئة وتكون المسائقين على السياقة الإيكولوجية؛
- ترشيد استعمال المياه وتخفيض الاستهلاك المفرط لها، بوضع أنظمة وبرامج خاصة لاستشعار التسربات المائية والسيقى بالتنقيط للمساحات الخضراء...؛
- تخفيض استهلاك الورق، من خلال استعمال الأوراق القابلة لإعادة التدوير وكذا الاستعمال المشترك للطابعات والناسخات فضلاً على اعتماد نظام لفرز الورق عن باقي النفايات والمثلاشيات (البلاستيك، الأجهزة الإلكترونية، ... الخ.)؛
- اعتماد المعايير البيئية في طلبيات ومشتريات الإدارة والالتزام باقتناء مشتريات مطابقة للمعايير الإيكولوجية؛
- تطوير وتنظيم دورات تكوينية وتحسيسية لفائدة الموظفين في مجال التنمية المستدامة واحترام البيئة والمحافظة عليها.

وفي انتظار تزويدكم بدليل منهجي تقني في هذا المجال، نهيب بكم حتى مصالحكم العمل على إدماج مبدأ المسؤولية الإيكولوجية في سير المرافق الإدارية عبر إدراج العنصر البيئي ضمن برامجها وخططاتها وفي طرق اشتغالها، واعتماد إجراءات وتدابير آمنة ويسيرة في شكلها، عملية وفعالة في بعدها البيئي، مع ترسیخ ثقافة بيئية لدى الموظفين العاملين بها، وحثهم على تغيير سلوكياتهم اليومية بشكل يضمن اقتصاد الطاقة والمحافظة على مكونات البيئة حتى تستفيد منها الأجيال الحالية والمستقبلية.

إن مسؤولية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتضمنه من تغيير لأنماط الإنتاج والاستهلاك، لا تقع فقط على عاتق المقاولات والمستهلكين وعموم المواطنين، إن حماية البيئة من منظور التنمية المستدامة، هي أيضاً وقبل كل شيء واجب على المرفق العام ومسؤولية على عاتق الإدارة، التي يتمنى أن تشكل عبر منشآتها المركزية واللامركزية النموذج الذي يحتذى به في إطار الابتكارية وتقاسم الخبرة وتعزيز التجارب الفضلى.

مع خالص عبارات التقدير والإحترام.

كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن
والتنمية المستدامة
المكلفة بالتنمية المستدامة
نسمة الوفى

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة
المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
محمد بن عبد القادر